الأمم المتحدة

A/C.5/69/SR.40

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
15 July 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الأربعين
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢١ أيار/مايو، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيدة كوتو – راميريز (نائبة الرئيس) . . . . . (كوستاريكا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويز ماسيو

المحتويات

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (تابع)

التقديرات المنقحة:

مكتب المبعوث الخاص المعني بفيروس إيبولا وبعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا (تابع)

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن:

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

فريق الخبراء المعني بجنوب السودان

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-08036 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد روجيكا (سلوفاكيا)، ترأست الجلسةَ نائبة الرئيس السيدة كوتو - راميريز (كوستاريكا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (تابع)

التقديرات المنقحة:

مكتب المبعوث الخاص المعني بفيروس إيبولا وبعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا (تابع) (A/69/842 و A/69/903)

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن:

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (A/69/363/Add.6 و A/69/628/Add.1)

بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي (A/69/363/Add.6 و A/69/628/Add.1)

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (A/69/363/Add.7 و A/69/628/Add.2)

فريق الخبراء المعني بجنوب السودان (A/69/363/Add.8 و A/69/628/Add.3)

١ - السيدة بارتسيوتاس (المراقبة المالية): عرضت التقديرات المنقحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ لمكتب المبعوث الخاص المعني بفيروس إيبولا وبعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا (A/69/842)، فقالت إن البعثة هي أول بعثة صحية تنشر على الإطلاق لتنسيق وتعزيز أعمال التصدي لتفشي فيروس دعما لجهود وطنية. وكانت الغاية من هذه البعثة التي هي بمثابة آلية مؤقتة لإدارة الأزمة، أن تكون بعثة تنتهي عملياتها بوقف تفشي الفيروس وبامتلاك الحكومات الوطنية للبلدان للقدرات اللازمة التي تنقلها إلى الاضطلاع بأنشطة الوقاية من الفيروس وأعمال التصدي له مع الاستعانة المتواصلة في ذلك بدعم من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٢ - وقد قُطعت أشواط كبيرة للوصول إلى هذا المفترق الحاسم حيث عُززت مواطن قوة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، من خلال هذه البعثة وشركاء آخرين. وعموم القول، إن الإصابات الجديدة بالفيروس في البلدان المتضررة الثلاثة قد أصبحت تعد على الأصابع . فقد أعلن في ٩ أيار/مايو ٢٠١٥ عن خلو ليبريا من الفيروس، وانكمشت رقعة انتشار الفيروس لتنحصر الإصابات المتفرقة ضمن شريط على امتداد سواحل غينيا وسيراليون. ورغم تراجع مجموع عدد الإصابات الأسبوعية مقارنة بما كان عليه الحال في الشهر السابق، كانت هناك على مدى الأسبوعين الماضيين زيادة في الإصابات، ولا سيما في غينيا.

٣ - وقد بدأت الأمم المتحدة في التخطيط لنقل مهام وقدرات وأصول من البعثة إلى الأفرقة القطرية للأمم المتحدة والشركاء الوطنيين. فقد جرى إغلاق مكتبي مالي وليبريا، وخُفض كثيرا في أعداد موظفي المقر في أكرا، وسيتواصل التخفيض في الأشهر القادمة. ويحتفظ الممثل الخاص للأمين العام بوجود متحرك بين البلدان المتضررة لكفالة توخي منظور إقليمي بشأن تفشي الفيروس وتركيز الجهات القائمة بأعمال التصدي للفيروس تركيزا واضحا على الأنشطة العملية، ويواصل المبعوث الخاص المعني بفيروس إيبولا ومنظمة الصحة العالمية تقديم التوجيه الاستراتيجي والتقني

على التوالي بشأن سبل بلوغ مستويات صفرية دون أي انتكاس. ولا بد من أن تواصل الدول الأعضاء تقديم الدعم ليتسنى إنجاز العمل المتبقي من هذا الشوط الأخير من أعمال التصدي للفيروس.

٤ - وقد اضطلعت الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، تحت قيادة المنسقين المقيمين، بدور ريادي في الإعداد لمرحلة ما بعد التعافي من الفيروس، وتستعد وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لأن تستلم عن البعثة عدة مهام لكفالة استمرار أعمال التصدي ريثما تبدأ المرحلة الانتقالية. وسيركز المبعوث الخاص المعني بفيروس إيبولا في أثناء ذلك على تعبئة الأموال اللازمة لضمان تجهيز كيانات الأمم المتحدة بالموارد اللازمة لبلوغ مستويات صفرية من عدوى فيروس إيبولا دون أي انتكاس. ويُتوقع أن يضطلع المبعوث الخاص بهذه المهام حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. فحجم الاستثمار الجماعي الذي ضخه أصحاب المصلحة أكبر من أن يسمح بالتفريط في التقدم المحرز، إذ يجب مساعدة البلدان المتضررة على بلوغ مستويات صفرية دون أي انتكاس.

٥ - وتصل التقديرات المنقحة لمكتب المبعوث الخاص والبعثة وما يتصل بذلك من احتياجات الدعم في المقر، إلى ٨٨,١ مليون دولار بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين للفترة من ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بما في ذلك مبلغ ٨١,٩ مليون دولار للدعم اللازم على المستوى الميداني للبلدان المتضررة من فيروس إيبولا والشركاء المنفذين، ولتغطية تكاليف الوظائف في مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي.

٦ - ويواصل مكتب المبعوث الخاص دعم أنشطة الدعوة وتعبئة الموارد لأعمال التصدي لفيروس إيبولا والتنسيق الاستراتيجي مع الأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة. وسيشرع المكتب في تقديم التوجيه الاستراتيجي في المرحلة النهائية من أعمال التصدي للفيروس حالما تخفض البعثة من قوام موظفيها بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وتسلم زمام عملياتها إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وتبلغ الموارد اللازمة لمكتب المبعوث الخاص ٢,٧ مليون دولار للفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٧ - ومطلوب مبلغ قدره ٣,٥ ملايين دولار لتقديم الدعم في المقر لتمويل ٢٥ وظيفة لمدد متفاوتة في إدارة الدعم الميداني، ومكتب الشؤون القانونية، ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، وشعبة الخدمات الطبية في مكتب إدارة الموارد البشرية، وشعبة المشتريات بمكتب خدمات الدعم المركزية وإدارة شؤون السلامة والأمن، وذلك لفترة تستمر حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٨ - وانتقلت للحديث عن الاحتياجات من الموارد المقترحة لعام ٢٠١٥ لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والموارد الإضافية المطلوبة في عام ٢٠١٥ لبعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي (A/69/363/Add.6)؛ والاحتياجات من الموارد المقترحة لعام ٢٠١٥ لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (A/69/363/Add.7)؛ والاحتياجات من الموارد المقترحة للفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ لفريق الخبراء المعني بجنوب السودان (A/69/363/Add.8)، فقالت إن مجموع هذه الاحتياجات لعام ٢٠١٥ يبلغ ٢٣٧,١ مليون دولار بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

٩ - ومضت تقول إن الجمعية العامة وافقت في قرارها ٦٩/٢٦٢، على تمويل مؤقت لتغطية احتياجات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لفترة الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٥ ومبلغها ٣١,٤ مليون دولار، وذلك بدلا من ميزانية شاملة مدتها ١٢ شهرا. ويستند في تحديد المبلغ الحالي

البالغ ٤٨,١ مليون دولار المقترح للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ إلى التوصيات المنبثقة عن التقييم الاستراتيجي الذي أجري في الآونة الأخيرة بشأن تكلفة وجود المنظمة في ليبيا (S/2015/113) على النحو المبين في قرار مجلس الأمن ٢٢١٣ (٢٠١٥).

١٠ - وقد أوصت بعثة التقييم الاستراتيجي بأن تركز أنشطة البعثة على الأولويات الرئيسية، وأن تقيم بالشراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري وجودا صغيرا داخل ليبيا يمكنها الدفاع عنه وتتوفر له مقومات الاستمرار، وأن تمارس العمل على المستوى الاستراتيجي، على أن تحيل إلى الفريق القطري معظم الأنشطة البرنامجية. وتعكس الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٥ نقصانا قدره ٢١,٣ مليون دولار مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٤، أي بانخفاض قدره ١٧٩ وظيفة من الوظائف المأذون بها في القوام السابق البالغ ٣٨٤ وظيفة. ومنذ عملية الإجلاء في تموز/يوليه ٢٠١٤، أصبحت البعثة تعمل في تونس وستواصل العمل من هناك بعدد من الموظفين قوامه ٣٠ من موظفي الأمم المتحدة نشروا هناك على أساس التناوب، وفقا للاحتياجات.

١١ - وستحتاج البعثة إلى دعم مخصص في مجال الطيران للسماح لموظفيها بالسفر إلى طرابلس، وإلى شرق البلد ووسطه وجنوبه وتيسير تقديم المساعدة في الحفاظ على الأمن والخدمات في تلك المجالات، وتوفير الخدمات السوقية. لذا، يشمل الاقتراح الحالي توفير طائرتين وإنشاء قسم للعمليات الجوية ومراقبة الحركة في انتظار استئناف البدائل التجارية أو عودة البعثة إلى ليبيا.

١٢ - وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي، تبين في أعقاب تقييم أجرته إدارة شؤون السلامة والأمن بشأن الحالة الأمنية هناك، أن ثمة حاجة إلى مبلغ إضافي قدره ٣٠٠ ٦٥ دولار لتمويل وظيفتين إضافيتين في مجمع الأمم المتحدة في بوجومبورا لضابطي أمن برتبة موظف وطني من الفئة الفنية. وبهذه الموارد الإضافية، ترتفع الموارد المنقحة لهذه البعثة بحلول عام ٢٠١٥ إلى مبلغ قدره ٢٠٠ ٧٦٣ ١١ دولار يمول ٩٠ وظيفة.

١٣ - وبالنظر إلى الغموض الذي أصبح يكتنف عملية الانتقال السياسي والأمني في أفغانستان في عام ٢٠١٤، اعتمد لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تمويل مؤقت قدره ٩٣,٥ مليون دولار للأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٥، وذلك عملا بقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٧ الذي أعقبه استعراض شامل لمقترح الميزانية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ولما كان من المقرر أن ينسحب الجانب الأكبر من المجتمع الدولي من أفغانستان في عام ٢٠١٥، فسيكون للدعم المقدم من الأمم المتحدة دور حاسم.

١٤ - وسيظل محط تركيز الجانب الأساسي من ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان منصبا على بذل المساعي الحميدة، مع إعطاء الأولوية للسلام والمصالحة، ودعم الانتخابات، وتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عن حقوق الإنسان، والتنسيق بين الجهات المانحة. وليس ثمة حاجة إلى استثمارات كبيرة أخرى لعام ٢٠١٥ لبناء مكاتب الموظفين ومرافق إقامتهم وتطوير معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وشراء مركبات مدرعة أو إنجاز أعمال تحسين تتصل بالأمن. غير أن أمن الموظفين والأصول يظل من الأولويات. ويصل المبلغ المقترح الحالي وقدره ١٨٨,٠ مليون دولار، أي بانخفاض قدره ٣,٤ ملايين دولار مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٤، وهو مبلغ يمول ١ ٦٨٠ وظيفة، أي بانخفاض في عدد الوظائف صافيه ١٠ وظائف مقارنة بعدد الوظائف التي اعتمدت لعام ٢٠١٤.

١٥ - وقد جرى إنشاء فريق الخبراء المعني بجنوب السودان بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٤٠ (٢٠١٤) ليتولى الإشراف من ناحية على تدابير تجميد الأصول وحظر السفر المفروضة على أفراد أو كيانات أدرج مجلس الأمن أسماءهم في القائمة لضلوعهم في أعمال تهدد السلام والأمن والاستقرار في جنوب السودان أو لتقديمهم دعما لتلك الأعمال، والقيام من ناحية أخرى بتوفير معلومات وجيهة يمكن الاستناد إليها لإدراج أسماء من أمثال هؤلاء الأفراد وتلك الكيانات في القائمة. وتغطي الاحتياجات من الموارد البالغة ٥٠٠ ٩٤٧ دولار المخصصة للفريق تكاليف ثلاث وظائف، ورسوم سفر الخبراء، وسفر الموظفين، والاحتياجات التشغيلية الأخرى لمدة ٨ أشهر في الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

١٦ - وباعتبار المبالغ التي رصدت بالفعل، يُطلب أن يرصد لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وبعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وفريق الخبراء المعني بجنوب السودان، مبلغ إضافي قدره ١٠٠ ٠٠٦ ٩٤ دولار يدرج في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، ومبلغ آخر قدره ٢٠٠ ٧٧٧ ٨ دولار يدرج في إطار الباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

١٧ - السيد رويز ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية بشأن مكتب المبعوث الخاص المعني بفيروس إيبولا وبعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا (A/69/903)، فقال إن اللجنة ترحب بانخفاض معدل انتقال المرض بفيروس إيبولا، وتشيد بالمساعدة المقدمة إلى سكان البلدان المتضررة.

١٨ - وترحب اللجنة الاستشارية أيضا باعتزام الأمين العام إجراء عملية للتعرف على وجه الدقة على الدروس التي استخلصت من تجربة بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، حيث إنه نظرا لما لها من طابع خاص، فإن من الأهمية بمكان إجراء استعراض متعمق لجميع جوانبها التنظيمية والتنفيذية والإدارية والمتعلق منها بالتخطيط وتوثيق ما يستخلص منه من دروس. وفي هذا التقرير، قدمت اللجنة الاستشارية اقتراحات بشأن عدد من المجالات المحددة التي ينبغي تغطيتها في هذا السياق، بما في ذلك الهيكل التنظيمي للبعثة والحاجة إلى عدد كبير من المناصب الرفيعة المستوى؛ وكفاءة وفعالية الخدمات الجوية؛ وشراء المركبات ونقلها وتوزيعها والتصرف فيها؛ والامتثال للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

١٩ - ويتضمن تقرير اللجنة الاستشارية أيضا التوصيات بتعديل الموارد المقترحة للبعثة. وهذه الاحتياجات الإضافية المقترحة في إطار أبواب معينة من الميزانية يمكن استيعابها ضمن الاعتمادات الموجودة، وتوصي اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على وظائف معينة.

٢٠ - وعرض تقارير اللجنة الاستشارية بشأن الاحتياجات من الموارد المقترحة لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبيا وبعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وفريق الخبراء المعني بجنوب السودان (A/69/628/Add.1 و A/69/628/Add.2 و A/69/628/Add.3)، فقال إن الأمين العام يسعى إلى رصد اعتماد إضافي لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ لهذه البعثات قدره ١٠٠ ٠٠٦ ٩٤ دولار وإن اللجنة، إذ تضع في الاعتبار الموارد الإضافية البالغة ٣٠٠ ٥٠١ ٣١ دولار، أي المبلغ الذي اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٦٢، والمبلغ المطلوب حاليا، وقدره ١٠٠ ٠٠٦ ٩٤ دولار،

يصبح مجموع الموارد الإضافية المطلوبة ٤٠٠ ٥٠٧ ١٢٥ دولار، أي بنسبة ١١,٦ في المائة من الموارد المعتمدة للبعثات السياسية في إطار الباب ٣ من الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وقدرها٩٠٠ ٠٨٩ ٠٨١ ١ دولار.

٢١ - وفيما يتعلق بعرض الاحتياجات من الموارد المقترحة للبعثات السياسية الخاصة الـ ٣٥ لعام ٢٠١٥، اقترح الأمين العام موارد مؤقتة للأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٥ لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وهو ما يمثل تمديدا إجرائيا بنسبة ٥٠ في المائة من مستويات النفقات المتوقعة لعام ٢٠١٤. ويتطلب عرض كل من الترتيب التمويلي الممتد لفترة ستة أشهر والترتيب التمويلي الممتد لفترة ١٢ شهرا من الميزانية الكاملة أن ينظر الأمين العام في مقترحين يتصلان بنفس فترة تمويل بعثة محددة، الأمر الذي يعقد دونما مبرر عملية استعراض الميزانيات.

٢٢ - وفيما يتعلق بالمقترح المتعلق بالتمويل الممتد لفترة ١٢ شهرا من ميزانية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لعام ٢٠١٥، سيترتب على توصيات اللجنة الاستشارية تخفيض قدره ٣٠٠ ٢٩٣ دولار. وتوصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الاحتياجات المقترحة للخبراء الاستشاريين بنسبة قدرها ٥ في المائة، لأن هناك بعض المهام التي يمكن الاضطلاع بها داخليا. وتوصي اللجنة الاستشارية أيضا بإجراء تخفيض بنسبة قدرها ٥ في المائة في السفر الرسمي غير المتصل بالتدريب خارج منطقة البعثة، وهي تؤكد من جديد أن موارد السفر في مهام رسمية ينبغي أن تستخدم بحكمة وأن الاعتبار الرئيسي في الإذن بالسفر في مهام رسمية ينبغي أن يستند إلى ما إذا كان الاتصال الشخصي ضروريا لتنفيذ الولاية.

٢٣ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أن عمليات البعثة في الميدان قد توقفت نتيجة الحالة الأمنية وأن البعثة نقلت خلال شهر تموز/يوليه ٢٠١٤ موظفيها الدوليين إلى تونس وإيطاليا. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أجرت الأمانة استعراضا لتكلفة وجود المنظمة في ليبيا وأوصت بأن تركز البعثة على الأولويات الرئيسية وأن تتخذ لنفسها موطئ قدم صغير داخل ليبيا يمكن الدفاع عنه والاحتفاظ به على نحو دائم. وقد أُبلغت اللجنة الاستشارية أن الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قد وضعت على نحو يراعي عمليات البعثة في ضوء التوصيات المذكورة.

٢٤ - وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي، لا تعترض اللجنة الاستشارية على إنشاء وظيفتي ضابط أمن.

٢٥ - وفيما يتعلق بالمقترح الداعي إلى تقديم تمويل لفترة ١٢ شهر الميزانية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لعام ٢٠١٥، سيترتب على توصيات اللجنة الاستشارية تخفيض قدره ٩٠٠ ٥٠١ دولار. وفي ما يتعلق بدعم هذه البعثة في إدارة الشؤون السياسية، هناك وظيفة من الوظائف الست الجديدة التي اقترحها الأمين العام توصي اللجنة الاستشارية بعدم إنشائها.

٢٦ - وختمت بالقول إن اللجنة الاستشارية توصي بأن تعتمد الجمعية العامة الوظيفتين المقترحتين لدعم فريق الخبراء المعني بجنوب السودان، أما الوظيفة المقترحة للمكتب التنفيذي لإدارة الشؤون السياسية، فإن اللجنة توصي بعدم إنشائها.

٢٧ - السيد دافيدسون (جنوب أفريقيا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة تسلم بأهمية الدعم الجماعي المقدم من المجتمع الدولي إلى الجهود الرامية إلى القضاء على مرض فيروس إيبولا، وتسلم بأن الحاجة تستدعي مواصلة تقديم الدعم للسلطات المحلية في البلدان المتضررة لتمكينها من وقف حالات انتشاره، وذلك بأن

تقيم في هذه البلدان هياكل أساسية للرعاية الصحية وآليات للإنذار المبكر.

٢٨ - ويسلم الفريق بالجهود التي يبذلها الأمين العام، ولا سيما التقدم الكبير المحرز في تنفيذ خطوط العمل الحاسمة: كشف الإصابات وتعقب أثر الأشخاص ممن احتكوا بالمصابين؛ وإدارة القضايا؛ وتوفير مراسم دفن مأمونة وكريمة؛ ومشاركة المجتمعات المحلية والتعبئة الاجتماعية. ويرحب الفريق بالانخفاض الحاد في معدل انتقال عدوى فيروس إيبولا في البلدان الثلاثة الأشد تضررا من خلال الجهود المتضافرة لأصحاب المصلحة.

٢٩ - ويشير الفريق إلى التقديرات المنقحة للبعثة البالغة ٩١ مليون دولار، والتي تمثل انخفاضا قدره ١٠٣ ملايين دولار مقابل التقديرات المقترحة الأولى، وإلى التعليقات والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الاستشارية.

٣٠ - ولما كانت الجمعية العامة أعربت في قرارها ٢٦٢/٦٩ عن أسفها لعدم اعتماد الهيكل المثقل بالوظائف العليا في البعثة ومكتب المبعوث الخاص، فإن الفريق يشعر بخيبة أمل لأن الأمين العام يقدم الآن مقترحات مماثلة. فالفريق لا يرى حاجة إلى وظائف من رتبة وكيل الأمين العام في عملية يجري تقليصها، حيث إن رئيس البعثة بإمكانه أن يتولى مهام المبعوث الخاص، إن لزم الأمر.

٣١ - السيد دوسيه (توغو): تحدث بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن فيروس إيبولا تسبب في أزمات اجتماعية واقتصادية وإنسانية جسيمة في غينيا وليبريا وسيراليون. وعلاوة على ذلك، كشف تأخر الكشف عن الإصابات في بداية تفشي المرض وسرعة معدل انتشار المرض في حوض نهر مانو هشاشة نظم الرعاية الصحية في البلدان الثلاثة. وأثر تفشي الفيروس بشدة على اقتصادات هذه البلدان وتسبب في انخفاض إيراداتها العامة واستثماراتها وعمالتها وإنتاجيتها الزراعية. وأدى تفشي فيروس إيبولا أيضا إلى إرباك رزنامات السنة الدراسية حيث ظلت المدارس والمعاهد مغلقة لفترات طويلة.

٣٢ - وعدّد دواعي سرور الفريق المتمثلة في قرب انتهاء حالات تفشي فيروس إيبولا، وإعلان ليبريا بلدا خاليا منه، واستمرار عدد الإصابات الجديدة في غينيا وسيراليون في الانخفاض بشكل كبير. وذكر أنه قد كان للدعم العالمي القوي المقدم للبلدان الثلاثة الأشد تضررا - وفي المنطقة دون الإقليمية ككل - أثر كبير على فعالية الجهود الرامية إلى القضاء على فيروس أيبولا، في حين كانت مساهمة بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل للفيروس ممتازة. ويتطلع الفريق إلى مواصلة دعم الجهود المبذولة لبلوغ مستويات صفرية من الإصابات دون أي انتكاس.

٣٣ - واستدرك محذرا من التهليل مبكرا بنجاح جهود مكافحة فيروس إيبولا حيث إنه لم يعلن بعد عن خلو غينيا وسيراليون من هذا الفيروس، فقال إن من المهم الاستمرار في التركيز على المراقبة وتعقب الأشخاص الذين احتك بهم المصاب وعلى التعبئة الاجتماعية إلى أن يتم بلوغ مستويات صفرية دون أي انتكاس في المنطقة برمتها. وقد كشف معدل الانتشار الهائل لفيروس إيبولا في البلدان الثلاثة الأشد تضررا عن مستوى هشاشتها الخطير. ونتيجة لذلك، فإنه لا بد من تخفيض قوام بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا على نحو يكفل وضع حكومات البلدان المتضررة والشركاء المنفذين، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العاملة في الميدان، في موقع جيد للتصدي لتحديات فترة ما بعد الفيروس، وبخاصة من حيث بناء نظم رعاية صحية قادرة على الصمود. وتستدعي الحاجة توفير اللوجستيات والموارد البشرية والمالية الكافية لكفالة

عدم حدوث أي نكوص في الإنجازات التي تحققت بمشقة في مكافحة فيروس إيبولا.

٣٤ - ويشير الفريق إلى أن مجموع ما أنفق على عمليات مكتب المبعوث الخاص المعني بفيروس إيبولا وبعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا قد وصل في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥ إلى مبلغ مجموعه ٦٣,٣ مليون دولار وأن هناك مبلغا آخر قدره ٢٤,٦ مليون دولار يتوقع أن يصرفه في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ويشير الفريق أيضا إلى أنه، في الفترة من ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، يقترح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ احتياجات إضافية بمبلغ إجماليه ٩٠,٩ مليون دولار وصافيه ٨٨,١ مليون دولار، أي أقل بما مجموعه ١٣,٦ مليون دولار عن مستوى سلطة الالتزام الممنوحة للأمين العام بموجب قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٧. فلو كانت الجمعية العامة قد أقرت مبلغ الاقتراح الأولي المقدم من الأمين العام عن التقديرات المنقحة، وقدره ١٨٩,٦ مليون دولار، لأدى ذلك إلى زيادة مبلغ إضافي قدره أكثر من ١٠٠ مليون دولار يقسم بين الدول الأعضاء في إطار الميزانية العادية. لذا، فقد أثبتت افتراضات الميزانية التي استند إليها الأمين العام في ميزانيته الأولية المقترحة أنها افتراضات واقعية.

٣٥ - ويتوقع الفريق أن يؤدي الاستعراض الجاري للجوانب التنظيمية والتشغيلية والإدارية للبعثة والتنسيق بين الشركاء، بما في ذلك الجهات الفاعلة خارج منظومة الأمم المتحدة، إلى توثيق الدروس المستفادة للتأكد من أن المنظمة جاهزة للتعامل مع مثل هذه الأزمات. وفيما يتعلق بالهيكل الوظيفي لمكتب المبعوث الخاص المعني بإيبولا، وبعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، يعرب الفريق عن أسفه لأن الأمين العام تجاهل المادة ١٠ من الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٧ ولأن الملاك الوظيفي التكميلي المقترح للبعثة ما زال يشمل عددا كبيرا من المناصب من الرتب العليا.

٣٦ - ويولي الفريق اهتماما كبيرا بالدور الحاسم الذي تؤديه البعثات السياسية الخاصة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام المستدام وتحقيق المصالحة وتمهيد الطريق إلى التنمية. فهي تضطلع بمجموعة واسعة النطاق من الولايات المعقدة، ومن الأهمية بمكان أن تخصص لها موارد كافية تكفل نهوضها الفعال بهذه الولايات.

٣٧ - ويشعر الفريق بالقلق إزاء استمرار تخفيض عدد موظفي البعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك التخفيض المقترح لقوام بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بنسبة ٤٧ في المائة، نظرا للأثر السلبي المحتمل لهذا التراجع الهائل لقدرة البعثة على تنفيذ ولايتها، ويطلب الفريق موافاته بتفاصيل الترتيبات الخاصة بنقل مقر البعثة وأثر نقله على الهيكل العام لملاك موظفي البعثة وإنجاز ولايتها.

٣٨ - ويلاحظ الفريق أن الموارد الإضافية المطلوبة للبعثات السياسية الخاصة سوف تتجاوز الموارد المعتمدة الأولية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بمبلغ قدره ١٢٥ مليون دولار. وينبغي إنشاء حساب مستقل لتمويل هذه البعثات بما يكفل الشفافية والحكم الرشيد والمساءلة في مجال إدارة الموارد المخصصة لها، حيث إن الموارد التي تخصص لها تشوه الميزانية العادية.

٣٩ - وختم بالقول إن الفريق يسعى إلى استقاء آخر المعلومات بشأن الأشواط التي قطعت في تنفيذ المادة ٤ من الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٧ المتعلق بتعيين رئيس مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، حيث إن شغور هذا المنصب يقوض تنفيذ الولاية.

٤٠ - السيد بريسوتي (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة بعثة الأمم المتحدة للتصدي

العاجل لفيروس إيبولا وآلية الأمم المتحدة التي أنشئت لكفالة التنسيق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للتصدي لتفشي فيروس إيبولا على نحو متسق، وتوفير الوسائل اللازمة لكفالة نجاح هذه المبادرات. وتقوم دوله الأعضاء بدور مهم في تقديم المساعدة لأكثر المناطق تضررا وقد انضم الاتحاد إلى الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى التصدي لهذا الوباء بأكثر قدر ممكن من الفعالية.

٤١ - ونظرا إلى الجهود الجماعية التي تبذلها حكومات البلدان الأكثر تضررا والمجتمعات المحلية داخل هذه البلدان، إضافة إلى الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، فقد تراجع معدل عدوى الإصابة بفيروس إيبولا وانخفض بشكل كبير ومرت مرحلة الأزمة الحادة. لذا، يرحب وفد بلده بمقترحات الأمين العام الداعية إلى نقل مسؤوليات البعثة إلى الحكومات نفسها، وإلى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وغيرها من الشركاء المنفذين، لأن تلك الأطراف هي أفضل من يستطيع تذليل التحديات القائمة على الأجلين المتوسط والطويل. ويحيط وفد بلده علما بالعمل الكبير الذي يقوم به مكتب المبعوث الخاص في تقديم الدعم في هذه المرحلة الانتقالية.

٤٢ - السيد كوروما (سيراليون): قال إن وفد بلده يرحب بإنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستجابة العالمية للأزمات الصحية ويسلم بتصميم الأمين العام على التصدي لوباء إيبولا، وكفالة استعداد المجتمع الدولي للأزمات الصحية العالمية. وأعرب عن امتنانه أيضا إلى مكتب المبعوث الخاص المعني بإيبولا لقيامه بحشد موارد خارجة عن ميزانية الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لأعمال التصدي العاجل لفيروس إيبولا وامتنانه إلى الدول الأعضاء على مساهماتها في هذا الصندوق.

٤٣ - وقد حققت الجهود الجماعية لحكومات البلدان الثلاثة الأشد تضررا بمساعدة شركائها في التنمية نتائج باهرة في مكافحة تفشي فيروس إيبولا. فقد أعلنت منظمة الصحة العالمية في ٩ أيار/مايو ٢٠١٥ ليبريا بلدا خاليا من فيروس إيبولا، ولكن سيراليون لا تزال تكافح من أجل تحقيق بلوغ مستويات صفرية من الإصابات بهذا الفيروس. غير أن جميع الإصابات الجديدة يمكن تقفي أثرها لحصر الأشخاص الذين احتك بهم المصابون والعمل من أجل إتاحة إمكانية معالجتهم بسرعة بما يحد من احتمالات زيادة انتشار الفيروس. وكانت ليبريا شهدت حالات مماثلة من التفشي الدوري للفيروس حتى الفترة التي تضاءل فيها عدد الإصابات في وقت سابق من هذا العام. وقد بدأ الانتصار على الفيروس يلوح في الأفق، ولكن يجب ألا يركن المجتمع الدولي إلى الإحساس بالرضا، لأن الانتصار على الفيروس لن يكتمل إلا متى بلغت البلدان الثلاثة الأكثر تضررا مستويات صفرية من الإصابات بالفيروس.

٤٤ - ففيروس إيبولا لم يحطم قطاعي الصحة والتعليم في البلدان المعنية فحسب، بل وتسبب في كساد اقتصاداتها. ولن يتسنى تحقيق التعافي الدائم من تفشي الفيروس إلا من خلال أعمال تتصدى على نحو ملائم للقنوات العديدة التي تسلل الفيروس منها لتحويل البلدان الثلاثة إلى بلدان أشد هشاشة وأقل منعة. وقد أصبحت الحاجة تستدعي تقديم الخدمات الاجتماعية على نحو يتسم بمزيد من الفعالية أكثر من أي وقت مضى.

٤٥ - ويتطلع وفد بلده تبعا لذلك، إلى توخي استراتيجية لانتقال سلس من شأنها أن تدعم القدرات المستدامة في البلدان الثلاثة بمساعدة الشركاء المنفذين، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العاملة في الميدان. وينبغي أن تظل حملات إذكاء الوعي وحملات التعبئة الاجتماعية على الصعيد الوطني من الأولويات القصوى، وينبغي أن تزيد البعثة في الأثناء من تعزيز قدراتها في مجالي

المراقبة عبر الحدود، والتعاون والتنسيق بين بلدان المنطقة دون الإقليمية، ولن تكون ليبريا في مأمن من فيروس إيبولا ما دامت هناك إصابات تحدث في سيراليون وغينيا.

٤٦ - وفي مؤتمر القمة الاستثنائي لاتحاد نهر مانو المعقود في شباط/فبراير ٢٠١٥، صاغت البلدان الثلاثة برنامجا للتعافي الاجتماعي - الاقتصادي على الصعيد دون الإقليمي لتعزيز عودة الاستقرار والازدهار؛ وتتطلع هذه البلدان إلى استمرار الدعم المقدم إليها من شركائها في التنمية بما يكفل تنفيذ البرنامج على نحو فعال وناجح. وختم بالقول إن وفده يشيد بالخط الأمامي من العمال الذين يخاطرون بحياتهم لإنقاذ المصابين بالفيروس ويحث الدول الأعضاء على مواصلة دعم البلدان المتضررة للوقاية من زيادة تفشيه في المستقبل.

رفعت الجلسة الساعة ١١:١٠.